



23/4/2010

## عن التنمية السياسية التي لا تثبت في تربة الاقتصاد الريعي

عبد الحليم فضل الله

للتنمية السياسية في بلداننا سحرها الخاص ووقعها المؤثر، بعد أن تخلفت دولة الاستقلال عن اللحاق بركب التقدم، وأخفقت في تحقيق طموحات شعوبها، في المجالات الأربعة الرئيسية: الوحدة، الوفرة، الديمقراطية والتحرير. والنتيجة المعروفة هي العودة إلى الوراء، من مربع الدولة إلى مربع السلطة، ومن القيادة إلى الزعامة، ومن الرعاية إلى الزبائنية، ومن المؤسسات السياسية والاقتصادية، إلى شبكات الانتفاع والمصالح التي تحقق انتشاراً فعالاً ودائماً في كل مستويات صناعة القرار، وتشكل بالتالي حجر الزاوية في منع قيام دولة ناضجة ومستقرة.

ولهذا السبب علقت آمال كبيرة على أن يحقق التحول السياسي، ما عجزت عنه برامج التطوير المتوقفة منذ تعطلت آلة الإنتاج قبل أربعة عقود. وقتذاك زاد ارتباط الاقتصادات العربية تدريجياً بالثروات الصاعدة من باطن الأرض، أو بالتدفقات الهابطة من فضاء الأسواق المالية، فتبددت إمكانية أن تكون التنمية الاقتصادية رافعة للحدثة السياسية أو العكس، كما تلاشت داخل سحابة التدويل العديد من الفرص الأخرى، تلك التي أحاطت باقتصادات لا طاقة لها على تحمل عواقب الحراك العنيف والمتكرر لصفائح الاقتصاد العالمي.

وإذا كان ممكناً الفصل بين المسارين السياسي والاقتصادي/الاجتماعي للتنمية، فإن ذلك متعذر إلى حد ما في مسألتنا "بناء الأمة" وترسيخ المواطنة، اللتين تتطلبان زيادة عوامل التوحد على حساب عناصر الانقسام التي تمثلها عادة الهويات الفرعية. فعماد التنمية السياسية، حسب أنصار المذهب التقليدي للدولة، هو بناء اجماعات فكرية وثقافية وإيديولوجية (ومن ضمنها حكماً التوافقات الاقتصادية والاجتماعية)، مهمتها الحد من تشرذم الثقافة السياسية، والمساعدة على انتزاع اعتراف جماعي لا سابق له بسيادة القانون وسمو الدولة.

وثمة من لا يقف عند حدود الدعوة إلى تقليص أظافر الهويات الصغرى من أجل تعزيز المواطنة وتحقيق الاندماج، فيدعو إلى نزع الانتماءات الثانوية وصهرها دون هوادة في بوتقة الانتماء الرئيسي. وهذه من مفارقات الخطاب الحدائوي المتلطف إلى انجازات عاجلة، إذ أنّ الثقافة السياسية الجامعة بحسبه تمثل عالماً من "القيم والاعتقادات المركزية الجديدة" التي يتم اختيارها بإرادة واعية، ما يكفي برأيه لطي القيم والاعتقادات الأخرى.

هذا من الناحية النظرية، أما عملياً فقد أظهرت الولاءات الأولية مقدرة على الصمود والتكيف، بل إنها التصقت في كثير من الأحيان بالظواهر السياسية الحديثة لتكسبها شيئاً من صفاتها، وفي الأوقات

المناسبة كانت تعود إلى العفن، أي حينما يسترخي العصب الأيديولوجي، أو تغطي سياسات الهوية على ما عداها، أو عندما يخفت بريق الدعاوى السياسية الخلافة أثناء الأزمات.

وهذا يشجع على القول بأن "عالم القيم والاعتقادات" العابر للانقسامات، والمعول عليه لشق طريق التنمية السياسية، يظل عالماً افتراضياً أو زائفاً، ما لم يعتمد على تغيرات حقيقية في أسلوب إدارة الثروات وطرق توزيع الموارد. بينما تفترض النخب العربية الجديدة، أن مزج قيم السوق بالقيم التقليدية السائدة كفيل يبعث الثقافة السياسية العتيدة البانية للأمة وللدولة. وقد أظهرت التجارب المعاصرة والحديثة فشل هذا المزيج في تحقيق النماء السياسي، فلم يمثل رافعة مشروع علماني أو وطني أو قومي جامع، بل شكل غطاء لتوق النخب الجديدة، إلى تعزيز حضورها واقتطاع مساحة لها على حساب الآخرين. ويساعد هذا الأمر على تفسير الترويج المبالغ فيه لليبرالية الجديدة، والنظر إليها على أنها ركن أساسي من أركان الثقافة السياسية الجديدة.

لكن حتى لو سلمنا جدلاً بصواب هذا الرأي، فإنه لا ينطبق على الأوضاع في بلادنا. فنحن عاجزون أصلاً عن استيعاب الليبرالية المحدثة فضلاً عن إدماج "قيمها" في صلب عملية سياسية تطمح إلى تحقيق اندماج مجتمعي. إذ أن وجودها يتطلب قبل كل شيء اقتصاداً منتجاً ومتوازناً و بلوغ قدر مقبول من التطور الاجتماعي والاقتصادي، وكلا الأمرين لم يحصلوا بعد.

فالاقتصاد الريعي هو المهيمن، ويقف عائقاً أمام ترابط تلك السلسلة المفترضة، التي تبدأ بصناعة الإجماع حول مبادئ وأفكار وتنتهي بالاندماج الوطني، هذا إذا وافقنا أصلاً على أن القيم الاجتماعية المنبثقة من آليات السوق قادرة على أن تكون عنصر توحيد لا عنصر تفسخ.

وبوجود اقتصاد ريعي تكون السلطة مسؤولة فيه عن تأمين الجزء الأكبر من المداخل النقدية، تتضاءل فرصة تجديد العقد الاجتماعي المناسب للتنمية السياسية المنشودة، لارتباط هذا العقد أساساً بالفصل ما بين عمليتي التوزيع وإعادة التوزيع، حيث تدور الأولى في إطار السوق فيما تقع الثانية على عاتق الدولة.

وبما أنّ الإنفاق العام هو جوهره السياسات ومكونها الأهم في أي اقتصاد ريعي، فإن المساحة الاجتماعية التي تقع خارج تأثير السلطة تغدو صغيرة نسبياً، ويصير الاستقلال الاقتصادي من

نصيب المهمشين والمبعدين والمقصيين فقط، أو مجرد ثمن يسدده المعارضون "الخارجون على النظام"، ممن يعاقبون غالباً بالحرمان من فائض الإنفاق.

وبالمحصلة، إن اعتماد سياسات ليبرالية متشددة في بلد كلبنان، يؤدي إلى تعظيم مكاسب فئة صغيرة على حساب فئات كبيرة، ولا يفضي بالمقابل إلى بث ثقافة سياسية واجتماعية بديلة، من شأنها كما يزعم عقد صلات متينة بين الثقافات المتنازعة. فحين تغيب المساواة وتتحول العلاقة بالسلطة إلى علاقة انتفاع وتبعية، وتضيع المواطنة الاجتماعية بين فردانية تتطلبها الاستفادة من شبكات الربوع، وانتماءات أولية تستدعيها سياسات الهوية، يصير الحديث عن ثقافة مركزية مشبعة بروح ليبرالية، مجرد تهويمات مهمتها تغذية الصراعات البينية، بمزيد من جرعات الانقسام.